# طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم فى الاقتصاد المصرى

د/ رمضـان السـيد أحمـد معن
قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجـارة – جامعة طنـطا

## ملخص

يحاول هذا البحث التحقق من العلاقة السببية بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري. ولهذا الهدف، تم تطبيق اختبارات التكامل المشترك، و السببية لجرانجر على بيانات عجز الموازنة والتضخم خلال الفترة ٨٠/ ١٩٨١ –١٣/٢٠١٤ .

وتشير النتائج الاحصائية لاختبار جذر الوحدة ان السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند مستوياتها ومستقرة عند الفرق الاول ، وأكد تطبيق اختبار التكامل المشترك ان المتغيرات متكاملة . وإنها تتجه الى التوازن فى الأجل الطويل .وبين اختبار السببية لجرانجر وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل تتجه من عجز الموازنة الى التضخم ومن التضخم الى عجز الموازنة.



**الكلمات المفتاحية:** معدل التضخم ، عجز الموازنة ، التكامل المشترك، السببية لجرانجر.



## Abstract

This paper attempts to investigate the causal relationship between budget deficit and inflation rate in Egyptian Economy. For this purpose, co- integration and Granger causality tests are employed on budget deficit and inflation rate data of Egypt which covers the period 80/1981-13/2014.

The statistical results indicate that the time series of variables are non-stationary in levels and first-difference stationary . The co-integration test suggest that the time series of variables are cointegrated in long run. Granger causality test show a positive significant causality run from budget deficit to inflation rate and from inflation rate to budget deficit.



**Keywords**: Inflation, Budget deficit, Co-integration, Granger-Causality .

**مقدمة** :

تواجه معظم الدول سواء المتقدمة منها او النامية مشكلة عجز الموازنة العامة ، وان كان هناك ارتباطا أكثر وضوحا بالنسبة للدول النامية منها عن الدول المتقدمة ، حيث يعد عجز الموازنة أحد المشاكل ذات الطبيعة الهيكلية بالدول النامية ، وتنطوي هذه المشكلة على شقين اساسيين: الاول، طبيعة الانفاق المالي –قيمة عجز الموازنة – والآثار المترتبة عليه ، والثانى، كيفية تمويل هذا العجز والآثار المترتبة على اساليب التمويل. (قطاع الدراسات التنموية، ٢٠٠٥)

وتختلف درجة وطبيعة العجز من دولة الى أخرى وذلك حسب الاوضاع الاقتصادية والهيكل الاقتصادي للدولة ، والالتزامات الاجتماعية التى تتبناها الدولة ، والظروف الطارئة التى تتعرض لها الدولة سواء كانت اقتصادية أو طبيعية او سياسية ، ودرجة الاصلاح المالي سواء المتعلق بمصادر الايرادات او المتعلق بأوجه الانفاق العام.

وقد أخذ عجز الموازنة اهتماما كبيرا على مستوى الدول وكيفية مواجهته والسياسات المقترحة لذلك والنتائج التى تتمخض عنه والمقابل الاجتماعي له ومن يتحمله ، وذلك بعد أن اصبح العجز سمة اساسية من سمات اقتصاديات الدول ومؤشرا هاما بالنسبة لخبراء المالية العامة فى كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء( عبدالله ،٢٠١٢).

ويعتبر عجز الموازنة العامة من اهم المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصري ،فمنذ الربع الاخير من القرن العشرين ، ظلت الموازنة العامة تعانى من اختلالات هيكلية مما ادى الى وجود عجز هيكلى متزايد نتيجة للزيادة المستمرة والمتزايدة فى الانفاق العام وعدم قدرة ايرادات الدولة فى اللحاق بهذه الزيادة .

وكما يحظى موضوع التضخم باهتمام واسع ليس من قبل الاقتصاديين فقط بل ايضا من قبل الافراد العاديين .ويرجع هذا الاهتمام الى ما يفرضه من تكاليف اجتماعيه واقتصادية كبيرة، وتعانى مصر من ارتفاع معدل التضخم منذ منتصف السبعينات ، ومن بين العوامل التى أدت الى إرتفاعه لجوء الحكومه الى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الاصدار النقدى الجديد( التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي للعجز)

ولقد إكتسبت العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم مكانا بارزا فى الادبيات الاقتصادية،وتعتمد قوة هذه العلاقة بشكل كبير على ما إذا كانت السياسة النقدية مستقلة أو معتمدة بشكل نسبى على السياسة المالية، ففى الدول التى يشكل فيها الاصدار النقدى

الجديد أمراً مهماً لتمويل الانفاق الحكومى ، نجد أن هناك ارتباطاً بين عجز الموازنة ومعدل التضخم . وفى المقابل ، فإنه فى الحالات التى تكون السلطات النقدية متمتعة باستقلالية فى سياساتها النقدية ، يكون الارتباط بين العجز والتضخم ضعيفا.

## أهمية البحث :

**تكمن اهميه البحث فى النقاط التالية :**

١ – عجز الموازنة والتضخم مشكلتين ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، وان الوصول لإصلاحاقتصادىحقيقى لابد وان يبدأ بعلاجهما.

٢ – يؤدى عجز الموازنة الى ارتفاع معدل التضخم و حدوث تدهور فى القوة الشرائية للنقود، الامر الذى ينعكس على مستوى معيشة الأفراد.

٣ – محدودية الدراسات التطبيقية فى الاقتصاد المصربالتى تناولت طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم، ولذا تأتى أهمية الدراسة الحالية.

## هدف البحث:

تحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم فى الاقتصاد المصرى وذلك خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠–٢٠١٤/٢٠١٣

**ويمكن تجزئة الهدف الرئيسى الى هدفين فرعيين هما :**

١ – تحديد قوة ونوع العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم

٢ – التأكيد على وجود علاقة طردية طويلة الاجل بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم

٣ – تعيين اتجاه العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم .

## فروض البحث:

يقوم هذا البحث على فرض رئيسى هو :

"يوجد علاقة سببية تبادلية طويلة الاجل بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم فى الاقتصاد المصرى"

**منهج البحث** :

يعتمد هذا البحث على الاسلوب الوصفىالتحليلى والاسلوب القياسى لتحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم وبيان اتجاهها وقوتها وذلك باستخدام تحليل التكامل المشترك. فمن المعلوم ان طريقة المربعات الصغرى العادية تعطى تقديرات متحيزة اذا كانت المتغيرات المدرجة فى النموذج غير ساكنة . لذلك سوف يتم اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ، وذلك بتطبيق اختبار ديكى – فوللر. وسيتم تطبيق هذا الاختبار على مستوى المتغيرات وفروقها ، للتأكيد على ان لمتغيرات العلاقة درجة تكامل متماثلة .

وبعد التأكد من كون متغيرات العلاقة متكاملة من الدرجة نفسها ، سيتم تطبيق منهج جوهانسون للتكامل المشترك Johansen Cointegration للتأكيد علي جود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الاجل بين عجز الموازنة ومعدل التضخم . واخيرا، سيتم اختبار اتجاه السببية Granger Causality Testبين المتغيرين لتحديد اتجاه السببية بينهما.

**مصادر البيانات** :

تم الاعتماد على بيانات البنك المركزىالمصرى ووزارة المالية و International FinancialStatistics (IFS)

**تنظيم البحث**: **ينقسم البحث الى ثلاثة مباحث :**

**المبحث الاول :** الاطار النظرى لعجز الموازنة العامة.

**المبحث الثانى :** الاطار النظرى للتضخم.

**المبحث الثالث:** العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم.

**الدراسات السابقة فى مجال العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم**

تضمنت الادبيات الاقتصادية العديد من البحوث والدراسات التى تناولت العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم والتى تختلف من حيث المتغيرات المستخدمة واسلوب التحليل الاحصائى المستخدم والفترة للدراسة مما ينعكس على نتائج الدراسات وأهميتها.

| الدراسة | الدول محل الدراسة | الهدف/ فترة الدراسة | اسلوب القياس | نتائج الدراسة |
|---|---|---|---|---|
| **عبد الحميد والعدل** | مصر | دراسة العلاقة بين عجز الموازنة والعملية التضخمية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٨ | نموذج اجيفلى وخان وهو نموذج يتكون من اربعة معادلات | يرجع العجز فى الموازنة الى الزيادات الكبيرة فى الانفاق العام وارتفاع مرونته ، وانخفاض المرونة الدخلية للايرادات العامة.كما يظهر النموذج التأثير المتبادل بين التغير فى المستوى العام للاسعار وعجز الموازنة العامة |
| **Lozano.I (2008)** | كولومبيا | دراسة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم والمعروض النقدى خلال الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٧ | نموذجVEC باستخدام بيانات ربع سنوية | توصلت الدراسة الى وجود علاقة طويلة الاجل بين التضخم والمعروض النقدى بمفهومه الضيق والواسع وعجز الموازنة$M_0$،$M_1$ |
| **Erkan.S and Cetinkaya.M (2014)** | تركيا | تقييم صحة وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة والتضخم خلال فترتين الاولى ١٩٨٧-٢٠٠٤ الثانية ٢٠٠٥- ٢٠١٣ | التكامل المشترك | توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية من عجز الموازنة الى التضخم فى الفترة الاولى وليست موجودة فى الفترة الثانية. |
| **Cheah.C and Baharom.A (2011)** | ١٣ دولة آسيوية | تحاول الدراسة التحقق من العلاقة طويلة الاجل بين عجز الموازنة والتضخم خلال الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٩ | تحليل السببية لجرانجر ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) | وتشير التقديرات الى وجود علاقة طويلة الاجل بين الضخم وعجز الموازنة ، مما يعنى ان العحزفى الموازنة فى الدول الاسيوية الثلاثة عشر له آثار تضخمية |
| **Samimi.A and Jamshidbaygi (2011)** | ايران | دراسة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨ | تحليل حساسية التضخم لعجز الموازنة العامة | تشير النتائج الى ايجابية العلاقة والتأثير المرتفع من عجز الموازنة على المتغيرات النقدية وبالتالى معدل التضخم ، ووجود تأثير إيجابى للتضخم على عجز الموازنة |
| **Vieira.C (April2000)** | الاتحاد الاوروبى | دراسة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٩٦ | منهجية ARDL-متجه الانحدارالذاتي VAR | تشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم وعجز الموازنة وموجبة في كل من بلجيكا وايطاليا وسالبة في فرنسا |
| **Anayochukwu.o(September 2012)** | نيجيريا | العلاقة السببية بين التضخم والعجز المالى خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٩ | نموذج ARDL ونموذج السببية Granger | توصلت الدراسة ان هناك علاقة سببية ذات اتجاه أحادي تمتد من العجز المالى الى التضخم |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Zonuzi.J and others ( Winter2011)** | ايران | دراسة العلاقة بين عجز الموزانة والتضخم باستخدام بيانات ربع سنوية عن الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ | اختبار التكامل المشترك | توصلت الدراسة الى وجود علاقة قوية وموجبة بين عجز الموازنة والتضخم |
| **Fujiki.h(2001)** | اليابان | العلاقة بين العجز المالى والتضخم والترتيبات المؤسسية فيما يتعلق بالبنك المركزى والحكومة فى وضع موازنة رشيدة | مسح نظرى وتجريبي | توصلت الدراسة الى ان الوضع المالىفى اليابان سىء وان ارتفاع التضخم ناتج من زيادة الديون الحكومية والمطلوب اعادة النظر فى التجربة التاريخية لتخفيض الديون |
| **Mukhtar.T and Zakaria(2010)** | باكستان | دراسة العلاقة بين عجز الموازنة والمعروض النقدى والتضخم خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٧ | اختبار التكامل المشترك باستخدام بيانات ربع سنوية | تم التوصل الى عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين عجز الموازنة والتضخم وان السبب فى وجود معدل تضخم مرتفع يرجع الى السياسة النقدية و الافراط النقدى |
| **Solomon.M and Wet.W(2004)** | تنزانيا | دراسة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم خلال الفترة ١٩٦٧-٢٠٠١ | تحليل التكامل المشترك | توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية تنطلق من العجز فى الموازنة الى التضخم والعكس صحيح |
| **Devapriya.N and Ichihashi.M (2012)** | سريلانكا | دراسة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم خلال الفترة ١٩٥٠-٢٠١٠ | نموذج VAR | تشير النتائج الى وجود علاقة موجبة بين عجز الموازنة والتضخم والى وجود سببية بينهما ثنائية الاتجاه |
| **Rosa.A(2011)** | البرتغال | دراسة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٩٥ | تحليل التكامل المشترك | تشير النتائج الى وجود علاقة موجبة غير مباشرة بين عجز الموازنة والتضخم |
| **Chimobi.o and Igwe.o(2010)** | نيجيريا | دراسة العلاقة طويلة الاجل بين عجز الموازنة والنمو فى العرض النقدى والتضخم خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥ | تحليل التكامل المشترك | توصلت الدراسة الى ان العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم تبادلية فى اتجاهين |
| **Kia.A(2006)** | مصر – تركيا - ايران | دراسة العوامل المحددة للتضخم فى كل من مصر(١٩٧٥-١٩٩٩) وتركيا(١٩٧٠-٢٠٠٣) وايران(١٩٧٠-٢٠٠٢) | باستخدام نموذج النقديين وبيانات ربع سنوية | فى مصر مصادر التضخم داخلية(العجز فى الناتج المحلى الاجمالى–الدين العام) والخارجية ( التضخم المستورد). فى تركيا مصادر التضخم كلها داخلية بسبب السياسة النقدية .اما فى ايران فإن مصادر التضخم داخلية( السياسة المالية ) وخارجية( سعر الفائدة الاجنبى |

**ويخلص الباحث من استعراض الدراسات السابقة الى ما يلى :**

١ – أنها اسهمت فى إلقاء الضوء على أهمية دراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم

٢ – ان معظم الدراسات السابقة وخاصة الاجنبية اتفقت مع الدراسة الحالية فى استخدام تحليل التكامل المشترك واختبار السببية لدراسة العلاقة بين هاتين الظاهرتين.

٣ – أجمعت معظم نتائج الدراسات السابقة وخاصة الاجنبية على وجود علاقة سببية طويلة الاجل فى اتجاهين بين هاتين الظاهرتين.

٤ – ونظرا لأهمية هاتين الظاهرتين ، ولعدم وجود دراسات كافية بالتطبيق على الاقتصاد المصرى،وان هذه العلاقة بحاجة الى المزيد من البحث والدراسة ، تأتى أهمية الدراسة الحالية.

## المبحث الاول : الاطار النظرى لعجز الموازنة العامة

يعد عجز الموازنة العامة من اهم المؤشرات التي يقاس بها الاداء المالي للدولة ، وكلما استطاعت الحكومات تخفيضه الى أدنى مستوياته كان ذلك دليلا على السير نحو المسار الصحيح لإصلاح النظام المالي للدولة ، وذلك انطلاقا من ان علاج عجز الموازنة لا يعنى إنهاءه ، بل يشير ببساطة الى المستوى الذى يصبح عنده الاقتصاد قادراً على النمو دون مشاكل تضخميه.(العمر ،٢٠١٣).

ويوجد ثلاثة مصطلحات لهذا العجز : العجز الاجمالى و العجز الجارى والعجز الصافى . الاول: يعبر عن الفرق بين اجمالى النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة مع استبعاد أقساط الديون المدفوعة ، وبين اجمالى المتحصلات الحكومية النقدية بما فيها المنح مع استبعاد حصيلة القروض ( الخضراوى ، ١٩٩٣).

والثانى: يعبر عن الفرق بين الانفاق العام الجارى والايرادات العامة الجارية. اما العجز الصافي فيتولد عندما تعمل الحكومة على تغطية العجز الاجمالى بمصادر تمويل مختلفة داخلية وخارجية ، ورغم ذلك يبقى جزءاً غير مدبر له مصادر تمويل ، ويطلق عليه العجز الصافى ، وهو عجز خطير وينطوي على نتائج هامة ، لانه يمول غالبا بإصدار نقدى جديد مما يترتب عليه ارتفاعا فى المستوى العام للأسعار ( العدل، ١٩٩٢).

وقد أدخل قانون الموازنة رقم ٨٧لسنة ٢٠٠٥ المفاهيم التالية لعجز للموازنة وهى:

١. **العجز النقدي:** هو الفرق بين المصروفات (الابواب الستة الاولى في جانب الاستخدامات) والإيرادات (الابواب الثلاثة الاولى في جانب الموارد ).
٢. **العجز الكلى:** وهو عبارة عن العجز النقدي مضافًا إليه صافى الحيازة من الأصول المالية.

ويحسب صافى الحيازة من الأصول المالية كالتالي :

**صافى الحيازة من الاصول المالية** =(الباب السابع فى الاستخدامات" حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية " مطروحا منه مساهمة الخزانة العامة من صندوق اعادة الهيكلة) – ( الباب الرابع في الموارد "متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية" مطروحا منه حصيلة الخصخصة ).

ويتم تمويل العجز الكلى في الموازنة العامة من مصدرين هما :

**صافى الاقتراض:** وهو الفرق بين الباب الخامس من جانب الموارد (الاقتراض واصدار الاوراق المالية بخلاف الاسهم ) والباب الثامن في جانب الاستخدامات (سداد القروض المحلية والاجنبية ). **صافى حصيلة الخصخصة:** وهو الفرق بين حصيلة الخصخصة ومساهمة الخزانة في تمويل صندوق إعادة الهيكلة .( دليل الموازنة المصرية ،مارس ٢٠١٢)

## تطور عجز الموازنة وطرق تمويله خلال الفترة ١٩٨١/٨٠-٢٠١٤/١٣

اصبح العجز فى الموازنة العامة ظاهرة ملازمة للاقتصاد المصري ،حيث شهد عجز الموازنة العامة ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة (١٩٨١/٨٠-٢٠١٤/١٣) وذلك نتيجة سرعة نمو الإنفاق الحكومى مقارنة بسرعة نمو الإيرادات العامة . فقد ارتفع من ٢٥٥٩,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٠ الى ١٤٤٣٩,٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧ . وبذلك يكون قد تضاعف حوالى ٥,٦ مرة خلال هذه الفترة. ثم انخفض حتى وصل الى ٩٥٩٦,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٠ ، اى بنسبة انخفاض قدرها ١,٥ مرة عما كان عليه عام ١٩٨٧ . وهذا يبين ان حجم العجز الاجمالى قد بدأ فى الانخفاض قبل تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى .

ومع تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى فى بداية التسعينات ، وإتباع الحكومة المصرية سياسة مالية انكماشية ترتكز على تخفيض العجز الاجمالى من خلال ترشيد الانفاق العام وزيادة الايراد العام . الا ان الواقع يشير الى زيادة العجز الاجمالى كرقم مطلق وكنسبة من الناتج المحلى الاجمالى .وقد انخفض العجز من ١٤٠٧٠,١ مليون جنيه عام ١٩٩١ الى ١٠٥٥٥,٢مليون جنيه عام ١٩٩٢ ، ثم واصل الارتفاع حتى وصل الى ٢٢٢٤٦,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٦ . ثم انخفض الى ١٨٧٣٩,٨ مليون جنيه

فى عام ١٩٩٧ ، ثم واصل الارتفاع حتى وصل الى ٣٤١٥٢,١ مليون جنيه ، وبذلك قد تضاعف ١,٨٢ مرة . ثم واصل الارتفاع حتى وصل الى ٢٥٥٤٣٩ مليون جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ , اى تضاعف ٧,٤ مرة .

**تطور عجز الموازنة العامة خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٣)**

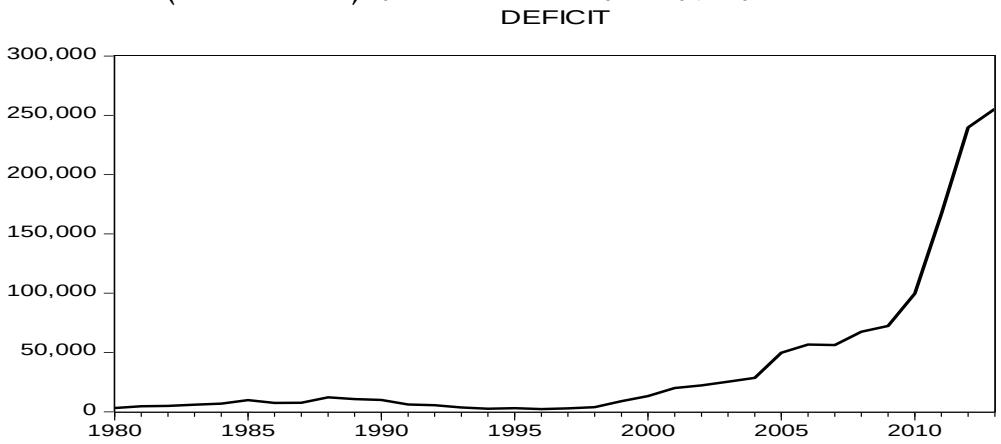


**إعداد الباحث بواسطة برنامج Eviews 6**

## الآثار الناجمة عن عجز الموازنة العامة

تتباين الآثار الناجمة عن عجز الموازنة بحسب طريقة تمويل هذا العجز ، حيث يجب التفرقة بين الآثار التضخمية ( المترتبة على زيادة الاصدار النقدى والائتمان الممنوح للحكومة )، والآثار غير التضخمية ( المترتبة على الاقتراض الداخلى والخارجى).

### الآثار المترتبة على التمويل التضخمى لعجز الموازنة ( ارتفاع معدل التضخم ):

يعد العجز المزمن والمتزايد فى الموازنة العامة للدولة سببا قويا من اسباب التضخم وفى حالة لجوء الدولة الى تمويل العجز بأحد الاساليب التضخمية والتى تتمثل فى:

١ - الاصدار النقدى الجديد والذى لا يقابله غطاء حقيقى من السلع والخدمات

٢ - التوسع فى الائتمان الممنوح للحكومة من الجهاز المصرفى بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومى ، مما يؤدى الى تضخم نقدى ويعد أحد صور التضخم الذى يساهم فى رفع المستوى العام للاسعار، اما التضخم المالى فيحدث عندما يكون خلق النقود بزيادة الائتمان المصرفى بمعدل اكبر من معدل نمو الناتج القومى ، حيث ان نسبة كبيرة من العجز تغطى من خلال التمويل المصرفى.

**الآثار المترتبة على التمويل غير التضخمى لعجز الموازنة ( الاقتراض الداخلىوالخارجى)**:

أدى الاعتماد المتزايد على كل من التمويل الداخلىوالخارجىفى مواجهة عجز الموازنة العامة الى تفاقم الدين العام الداخلى والذى ارتفع حجمه كرقم مطلق وكنسبة من الناتج المحلى الاجمالى، بالاضافة الى تزايد المديونية الخارجية .(النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصرى، ٢٠٠٦)

ولعل من أبرز آثار زيادة عجز الموازنة العامة هو ارتفاع معدل الفائدة ومزاحمة القطاع الخاص ،فاللجوء الى الدين الداخلي ( اصدار أذونات الخزانة ) لسد العجز يحتاج الى توفر بعض الشروط لضمان نجاحها وفعاليتها مثل توفر الثقة فى الحكومة، وتوفر معدل فائدة حقيقي موجب ومرتفع نسبيا ، بالإضافة الى سوق نشطة للأوراق المالية. ولهذا تعتمد الدول المتقدمة على هذه السياسة لسد العجز فيها ، لان تأثيرها محدود على المعروض النقدي وعلى المستوى العام للأسعار، وبالتالي ليس لها أثر تضخمي . واما فى الدول النامية التي تلجأ الى هذه الطريقة لسد العجز ولكن لا تتوافر فيها تلك الشروط فتواجهها مشكلة ارتفاع معدل التضخم ( زكى ، ١٩٩٢)

## المبحث الثانى : الاطار النظرى للتضخم

بشكل عام ينجم التضخم نتيجة عدم التوافق بين نمو أو حجم السيولة التى يمتلكها الافراد وبين نمو أو حجم السلع والخدمات المتاحة فى السوق ،ويحظى موضوع التضخم بإهتمام واسع ليس من قبل الاقتصاديين فقط بل ايضا من قبل الافراد العاديين . ويرجع هذا الاهتمام الى مايفرضه التضخم من تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة ( المصبح ،٢٠٠٦). ولقد كان التضخم ولازال من اهم المشاكل الاقتصادية التى تواجه اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء ، غير ان الاسباب المنشئة للتضخم فى الدول المتقدمة تختلف عنها فى الدول النامية مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التى تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك الدول، وبالتالى اختلاف وسائل علاج التضخم بإختلاف العوامل والاسباب التى تقف وراء حدوثه (الجلال ، ٢٠٠٦).

وعند النظر الى الادبيات الاقتصادية ، يمكن التمييز بين مصدرين رئيسيين للتضخم هما: العوامل الناشئة عن جانب الطلب، وتغذيها السياسات النقدية والمالية التوسعية ، وعوامل جانب العرض الناتجة عن ارتفاع تكاليف الانتاج ، المصدر الاول يندرج تحت اسم المدرسة النقدية،والثانى تحت اسم المدرسة الهيكلية .

وبشكل عام ، فان التضخم الذى ينشا فى الدول النامية يكون نتيجة لعوامل داخلية وخارجية .فالعوامل الداخلية تتضمن عجز الموازنة العامة ، واساليب تمويل الدين العام ، والسياسات النقدية المتبعة، والتغيرات الهيكلية التى تحدث فى الاقتصاد . اما العوامل الخارجية فتتمثل فى تدنى معدلات التبادل التجارى ، وارتفاع معدلات الفائدة العالمية ، وخاصة اذا كانت الدولة تلجا للمصادر الاجنبية لتمويل ديونها ،وطبيعة البيئة الاقتصادية العالمية .(الجراح ، ٢٠١١)

### تطور معدل التضخم

شهد الاقتصاد المصرى إرتفاعا ملحوظا فى معدلات التضخم خلال عقد الثمانينات كنتيجة لزيادة نمو المعروض النقدى عام ١٩٨٠ ، حيث بلغ معدل النمو الحقيقىفى

المعروض النقدى حوالى ٢٧% فى نفس العام، ويرجع ذلك الى تزايد الاقتراض الحكومى،وزيادة الاحتفاظ بالعملات الاجنبية بالإضافة الى اقتراض القطاع الخاص.ونتيجة لذلك ، ارتفع الرقم القياسى لاسعار المستهلكين بحوالى ٢٣٦,٥% خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٨ وهو ما يعادل زيادة سنوية قدرها ١٦,٩% فى المتوسط خلال تلك الفترة .وخلال النصف الاول من التسعينات ، اتبعت الحكومة سياسة نقدية انكماشية صاحبها سياسات تعقيم أدت الى خفض معدل التضخم ، من ١٩,٧% فى عام ١٩٩١ الى ٢,٧% فى عام ٢٠٠٠ . وقد عاود الارتفاع مرة أخرى بعد عام ٢٠٠٠ واستمر فى الارتفاع خاصة عد قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصرى فى يناير ٢٠٠٣(محروس ، ٢٠٠٥).

و يؤدى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى الى ارتفاع معدل التضخم فى الاجل الطويل حيث يترتب على هذا التخفيض الى ارتفاع اسعار الواردات ، ومن ثم تكلفة المعيشة ، وهو مايولد ضغوطا لرفع الاجور ، وظهور سلسلة من الارتفاعات المتتالية فى كل من الاجور والاسعار

**تطور معدل التضخم خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٣)**

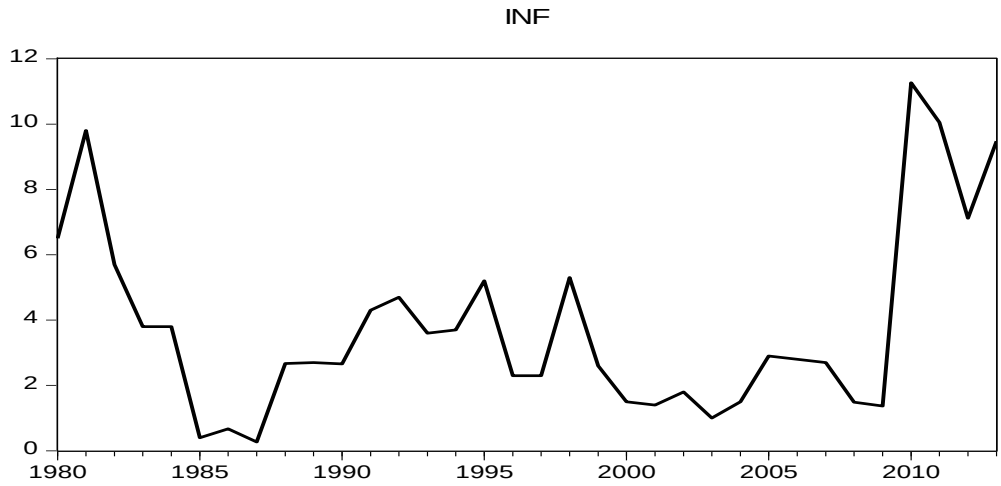


**إعداد الباحث بواسطة برنامج Eviews 6**

## الآثار الناتجة من التضخم

أدت ظاهرة التضخم الى انتاج العديد من الآثار السلبية ، والتى تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على الاداء الاقتصادى وعلى مستوى معيشة الافراد، حيث تؤدى الزيادات المتتالية فى الاسعار الى حدوث تغييرات فى القرارات التى يتخذها الافراد :

- حيث يوجه أصحاب الدخول الثابتة دخولهم لتوفير احتياجاتهم من السلع الغذائية الضرورية ، ويعمدون الى التخلص من ارصدتهم النقدية فى صورة شراء سلع معمرة او تحويلها الى عملة اجنبية ذات قيمة مستقرة ، نظرا لان احتفاظهم بتلك الارصدة النقدية فى صورة مدخرات بالعملة الوطنية يعرضها للانخفاض فى قوتها الشرائية كلما ارتفع معدل التضخم ، بينما يوجه المنتجون ارصدتهم النقدية الزائدة نحو الاستثمار فى المشروعات الانتاجية التى تلاقى منتجاتها ارتفاعا فى الطلب نتيجة لانخفاض الكميات المعروضة منها ( الجلال، ٢٠٠٦)
- يؤدى التضخم الى توجيه رؤوس الاموال الى فروع النشاط الاقتصادى التى لا تفيد التنمية فى مراحلها الأولى ، لان الارتفاع فى مستويات الاسعار والاجور والارباح فى القطاعات الانتاجية المخصصة للاستهلاك او التى تتمتع بطبيعة مضاربة ، سوف يجذب إليها رؤوس الاموال على حساب الانشطة الانتاجية والاستثمارية والتى هى أساسية لتحقيق النمو الاقتصادى
- يترتب على التضخم عجز فى ميزان المدفوعات ، وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات ، كما سيؤدى التضخم الى انخفاض الادخار ، لان معظم الدخل النقدى سيوجه الى الاستهلاك من السلع التى تتزايد اسعارها( هيهات،٢٠٠٥).

ومن الآثار الاجتماعية للتضخم إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الغنية، ويؤدى إتساع الفجوة بين دخول افراد المجتمع الى ايجاد حالة من التوتر الاجتماعي الامر الذى يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعى والسياسي وتفشى الفساد الإداري بما يتعارض مع متطلبات التنمية الاقتصادية

## المبحث الثالث: العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم

حظيت هذه العلاقة منذ منتصف الستينات باهتمام الباحثين ، وأكدت الدراسات وجود علاقة تبادلية بين عجز الموازنة والتضخم . فعجز الموازنة سبب من اسباب التضخم ، كما ان الاخير مفسر لعجز الموازنة .

وقدم (Sargent,wallace,1985)فى دراستيهما مقارنات بين وجهتى النظر المالية والنقدية فيما يتعلق بالعلاقة بين عجز الموازنة والتضخم ، فطبقا لوجهة النظر المالية :تتخذ السلطات المالية التدابير الازمة لتمويل العجز فى الموازنة دون الاخذ فى الاعتبار معدل التضخم ، ويتم تمويل العجز عن طريق الاصدار النقدى الجديد، الذى يعنى زيادة فى التضخم، وبناء عليه يحدد المعروض النقدى نمو معدل التضخم. وطبقا وجهة النظر النقدية : تحدد السلطة النقدية مستوى مستهدف للتضخم وتقوم السلطات المالية بضبط عجز الموازنة الناتج من الدين العام، وفى هذا المنهج فان السياسة المالية لايمكن ان تؤثر على معدل التضخم ..

فى دراسة Neypti(2003) للعلاقة بين عجز الموازنة والتضخم ، اكد فيها ظهور الآثار التضخمية لعجز الموازنة فى حالة عدم تطور الاسواق المالية وعدم تمتع البنك المركزى بالاستقلالية، حيث تؤدى هذه العوامل – علاوة على عدم توافر آلية ذات كفاءة لتجميع الضرائب – الى الاعتماد على خلق النقود كمصدر وحيد لتمويل العجز المالى. وعلى نقيض ذلك ، يؤدى تطور الاسواق المالية واستقلالية البنك المركزى الى توافر مصادر غير تضخمية لتمويل العجز المالى. (كمال،٢٠١٠)

وطبقا لتأثير أوليفر –تانزى، توجد علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه بين عجز الموازنة والتضخم ، وتعتمد هذه النظرية فى تفسير هذه العلاقة على فكرة التباطؤ فى تحصيل الضرائب ، حيث ان توقيت فرض الضرائب يختلف عن توقيت تحصيلها . وفى حالة ارتفاع معدل التضخم ، فإن هذا يؤدى الى انخفاض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب مما يؤدى الى زيادة عجز الموازنة ، الذى يؤدى بدوره الى زيادة معدل التضخم .

وفى الاقتصاد المصرى،فإن العجز فى الموازنة يغذى الضغوط التضخمية التى يتعرض لها الاقتصاد القومى ، نظرا لتمويل هذا العجز او جزء منه بالاصدارالنقدى الجديد ( التمويل التضخمى للعجز) . ومن ناحية أخرى يزيد التضخم من عجز الموازنة لانه يؤدى الى زيادة الانفاق الحكومى.

## اختبار العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم

**اولا: قياس طبيعة وقوة العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم ( حساب معامل الارتباط):**

تم استخدام برنامج E-viewsوSPSSلحساب معامل الارتباط للعلاقة بين العجز الاجمالى للموازنة ومعدل التضخم وذلك خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٨١-٢٠١٣/٢٠١٤) وكانت النتيجة كالتالى :

**جدول (١) معامل الارتباطCorrelations**

| | | inf | deficit |
|---|---|---|---|
| inf | Pearson Correlation | 1 | .524** |
| | Sig. (2-tailed) | | .001 |
| | N | 34 | 34 |
| deficit | Pearson Correlation | .524** | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | .001 | |
| | N | 34 | 34 |

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من الجدول السابق وجد ان معامل الارتباط بين العجز الاجمالى للموازنة ومعدل التضخم موجب ، اى ان هناك علاقة طردية وقوية بينهما ، حيث ان قيمة معامل الارتباط كلما اقترب من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة ).(524.

**ثانيا : تقدير النموذج الخاص بالعلاقة بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم**

**متغيرات النموذج :**

١- معدل التضخم Inf

٢- عجز الموازنة العامة deficit

٣- الناتج المحلى الاجماليالحقيقىRGDP

٤- المعروض النقدى بمفهومه الواسع $M_2$

٥- سعر الصرف ExRate

وفى هذا البحث تم التعبير عن عجز الموازنة العامة بالعجز الاجمالى او الكلى للموازنة ، ومعدل التضخم بمكمش الناتج المحلى الاجمالى

**خطوات تقدير النموذج :**

**يتطلب اختبارالعلاقة السببية بين عجز الموازنة والتضخم الخطوات التالية :**

**أولاً: فحص سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة:**

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية مهما للتأكد من سكون السلاسل الزمنية محل الدراسة قبل اجراء اختبار العلاقة السببية من خلال اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية.

**١- اختبار جذر الوحدة Unit Roots Test وتحديد رتبة التكامل**

يهدف هذا الاختبار الى فحص استقرارية او سكون المتغيرات مع مرور الزمن ، وأوضحت الكثير من الدراسات ان الكثير من السلاسل غير مستقرة لأنها تحتوى على جذرالوحدة. ويعنى وجود جذر الوحدة فأى سلسلة زمنية ان متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن مما يؤدى الى وجود ارتباط زائف ومشاكل فى التحليل والاستدلال القياسى.

ومن اهم الاختبارات التى تستخدم لاختبار وجود جذر الوحدة من عدمه هو اختبار ديكى –فوللر(ADF) وجاء فرض العدم كالتالى: $H_0$: X has a unit root

(اى السلسلة غير ساكنة اى يوجد جذر وحدة فى السلسلة الزمنية)

**جدول (٢) اختبار جذر الوحدة لفحص مدى استقرار متغيرات النموذج عبر الزمن(ADF)**

| المتغيرات | المستوى level | | الفرق الاول first different | | الاستقرار |
|---|---|---|---|---|---|
| | t-static | P-value | t-static | P-value | |
| INF | -2.3860 | 0.1532 | - 5.7733 | 0.0000 | I (1) |
| Deficit | 0.146010 | 0.9644 | - 4.25715 | 0.0022 | I (1) |
| M2 | -1.4951 | 0.5232 | - 3.0445 | 0.0414 | I (1) |
| RGDP | 0.758429 | 0.9912 | - 3.966882 | 0.0046 | I (1) |
| Exrate | -2.5104 | 0.1238 | - 10.20320 | 0.0000 | I (1) |

اشارت نتائج اختبار ADF الواردة فى الجدول رقم (٢) الى ان المتغيرات غير مستقرة عند مستوياتها الاولى (Levels) حيث كانت القيم المحسوبة اقل من الجدولية وكما ان قيم (DW) و(F) المحسوبة ليست بالمستوى الاحصائى المقبول لجميع المتغيرات، وبعد ذلك تم اجراء اختبار ديكى –فوللر(ADF) Augmented Dickey-Fuller test بعد أخذ الفرق الاول (First-difference) تبين ان جميع المتغيرات مستقرة عند مستوى معنوية ٥% ، كما ان قيم ( F) المحسوبة و (DW) مقبولة احصائيا لجميع المتغيرات ، ولما كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول فهذا يعنى انها متكاملة (co-integration) من الدرجة I (1).

## اختبارجرانجرللسببية( Granger Causality test )

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ، ولتحديد اتجاه العلاقة السببية بين عجز الموازنة ومعدل التضخم ، تم الاعتماد على اختبار السببية لجرانجر وان أفضل علاقات سببية يمكن ان تتحقق فى التباطؤ الزمنى الثانى.

ويأخذ فرض العدم الصورة التالية:

$H_0$ :B=0 “x does not Granger CauseY”

ويتم قبول الفرض العدم الذى يشير الى انه ليس هناك علاقة سببية فى حالة F المحسوبة أقل من F الجدولية او قيمة "prob" أكبر من ٠,٠٥

ويوضح الجدول( ٣) نتائج السببية بين المتغيرين محل الدراسة حيث يشير الى وجود علاقة سببية ثنائية تتجه من العجز الى التضخم ، حيث قيمة prob=0.0075ومن التضخم الى العجز حيث قيمة prob=0.0088

**جدول (٣) اختبار سببية جرانجر**

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/24/15 Time: 06:52
Sample: 1980 2013
Lags: 2

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| DEFICIT does not Granger Cause INF | 32 | 5.90667 | 0.0075 |
| INF does not Granger Cause DEFICIT | | 5.67558 | 0.0088 |

**اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Co-integration Test)**

اذا كان الاهتمام منصبا على دراسة العلاقة بين العديد من المتغيرات فمن المفيد استخدام تحليل التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسن لإمكانية وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك .

ويوضح الجدول (٤) نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات موضع الدراسة ، حيث تشير النتائج الى رفض الفرضية الصفرية ( الفرض العدم) التى تشير الى عدم وجود تكامل مشترك وذلك عند مستوى معنوية ٥% مما يعنى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات . وعندما يمكن قبول الفرضية البديلة بأن المتغيرات متكاملة . الامر الذى يؤكد وجود علاقة توازن فى

الاجل الطويل .حيث يلاحظ ان جميع القيم المحسوبة لنسبة الاحتمالية العظمى (MIR) مقبولة احصائيا مما يعنى وجود ثلاثة متجهات للتكامل المشترك.

**جدول (٤) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Co-integration Test)**

| Eigenvalue | $H_0$ | Trace Statistic | 5% Critical Value |
|---|---|---|---|
| 0.889940 | r=0 | 129.0591 | 69.81889 |
| 0.544023 | r ≥ 1 | 58.44388 | 47.85613 |
| 0.475822 | r ≥ 2 | 33.31389 | 29.79707 |
| 0.317553 | r ≥ 3 | 12.64432 | 15.49471 |
| 0.012980 | r ≥ 4 | 0.418073 | 3.841466 |

وبناء على ما سبق فإن معادلة التكامل المشترك التى تمثل العلاقة بين متغيرات محل الدراسة تأخذ الشكل التالى:

$$\mathbf{inf = 47.213deficit +71.40309m_2+12.17934\ exrate -559.83rgdp}$$

**ومن المعادلة المقدرة نجد أن :**

١- ان هناك أربعة متغيرات مستقلة ذات معنوية وفقا لنتائج تشغيل برنامج Eviews 6بالإضافة الى معنوية المقدار الثابت c .

٢- تتفق النتائج الاحصائية المقدرة للمعادلة السابقة مع فرضيات الدراسة والنظرية الاقتصادية حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين التضخم وكل عجز الموازنة والمعروض النقدى بمفهومه الواسع وسعر الصرف وعلاقة عكسية مع الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى.

٣- أظهرت النتائج معنوية كل المتغيرات عند مستوى ٥% عدا سعر الصرف.

**نتائج البحث**:

١ – تأكدت صحة العلاقة السببية التبادلية بين عجز الموازنة ومعدل التضخم فى مصر ، فالعجز يولد تضخما كما ان التضخم يفاقم العجز.

٢ – يتضح من اختبار قوة ونوع العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم باستخدام معامل الارتباط ،ان العلاقة بين المتغيرين طردية وقوية بينهما ، حيث ان قيمة معامل الارتباط= 0.524حيث قيمة معامل الارتباط تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ، وكلما اقترب من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة.

٣ – يتضح من اختبار الاستقرارية ان متغيرات السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة عند مستوياتها الاولى (Levels) بعد أخذ الفرق الاول (First–difference) تبين ان جميع المتغيرات مستقرة و متكاملة (co–integration) من الدرجة(1) I.

٤ – يشير اختبار جوهانسن للتكامل المشترك الى وجود ثلاثة متجهات للتكامل المشترك مما يعكس وجود علاقة طويلة الاجل بين عجز الموازنة ومعدل التضخم.

٥ – أظهر اختبار السببية لجرانجر ، وجودالسببية بين عجز الموازنة ومعدل التضخم وفى اتجاهين تتجه من عجز الموازنة الى التضخم ومن التضخم الى عجز الموازنة.

**التوصيات**:

١– ضرورة النظر بدقة فى هيكل الضرائب والانفاق العام ، وحتى يتمكن واضعى السياسة المالية من مكافحة التضخم يلزم زيادة القدرة الضريبية والحد من التوسع فى الانفاق العام.

٢ – تخفيض عجز الموازنة العامة ووضع حد أقصى له، حيث ان تزايد العجز ومايترتب عليه من تزايد الدين العام يؤدى الى تزايد توقعات الافراد بشأن التضخم ممالا يؤثر على قدرة السياسات النقدية فى استهداف معدل منخفض للتضخم.

٣ – تقليل الاعتماد على تمويل العجز عن طريق الاقتراض من البنك المركزى والبنوك التجارية.

٤ – ترشيد الدعم وتعديل النظام الضريبى من خلال فرض ضرائب تصاعدية.

٥ – زيادة الناتج المحلى الاجمالى وتنفيذ السياسات التى تشجع على جذب الاستثمار المحلى والعربى والاجنبى.

## قائمة المراجع

**أولاً: المراجع باللغة العربية:**


١- **البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥** ، وزارة المالية ، القاهرة ، يونيو ٢٠١٤

٢ – الجراح، محمد (٢٠١١)، "**مصادر التضخم فى المملكة العربية السعودية – دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٧- العدد الاول .

٣ – الجلال ، احمد محمد(٢٠٠٦)، "**دور السياسات النقدية والمالية فى مكافحة التضخم فى البلدان النامية – دراسة حالة للجمهورية اليمنية(١٩٩٠-٢٠٠٣)** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير- جامعة الجزائر.

٤ – الخضراوي، فتحى ( ١٩٩٣)"**العجز المالى والسياسة النقدية فى مصر** "فى مقتطفات من المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، ص١٣٢

٥ – العدل ، محمد رضا و عبد الحميد ، عبد المطلب (١٩٩٢)، "**عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية فى مصر**"فى آليات التضخم فى مصر ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

٦ – العمر، ابراهيم صالح وآخرون (٢٠١٣)، "**اثر عجز الموازنة على معدل الفائدة فى الاردن(١٩٩٦-٢٠٠٨)**"، دراسات العلوم الادارية ، المجلد ٤٠ ، العدد الاول.

٧ – المصبح ، عماد الدين ( ٢٠٠٦)، "**محددات التضخم فى سوريه خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤**"، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمى

٨- الهيتى،احمد حسين واخرون ، (٢٠٠٨)، "**أثر تقلبات اسعار الصرف فى معدلا التضخم فى الاقتصاد الاردنى والتركى**"، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الموصل – العراق.

٩ – النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى، (٢٠٠٦)، "**تطور عجز الموازنة العامة للدولة (الاسباب- الآثار – الحلول )**، العدد الثالث ، المجلد التاسع والخمسون ، القاهرة .

١٠- دليل الموازنة العامة المصرية ، بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية

١١- زكى ، رمزى،(١٩٩٢)"**الصراع الفكرى والاجتماعى حول عجز الموازنة فى العالم الثالث**" تنمية الرافدين، العدد ١١٦، المجلد ٣٦.

١٢ – عبدالله ، عبد اللطيف ، ( مارس ٢٠١٢)، " **علاج عجز الموازنة العامة للدولة فى ضوء التنمية المستقلة** " مجلة البحوث المالية السادس ، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية .
١٣– قطاع الدراسات التنموية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ( يناير ٢٠٠٥)" **تجارب دولية فى السيطرة على عجز الموازنة** "
١٤– كمال ، منى ، (٢٠١٠)، " **الاطار النظرى للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية** "ماجستيرفى الاقتصاد ، جامعة لندن
١٥– محروس ، لمياء وآخرون ، (٢٠٠٥)،" **مسح لأهم الدراسات الخاصة بنماذج الاقتصاد الكلى المطبقة على الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧١– ٢٠٠٤** " قطاع التحليل الاقتصادى ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار –مجلس الوزراء
١٦– مرسى ، حامد ( ٢٠٠٠) " **عجز الموازنة فى مصر قبل وخلال الاصلاح الاقتصادى– دراسة تحليلية** " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – كلية التجارة – جامعة عين شميس ، العدد الرابع
١٧–هتهات ، سعيد (٢٠٠٥) " **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم فى الجزائر** " رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية– جامعة قاصدى مرباح – ورقلة – الجزائر

**ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:**

1 – Anayochukw, O . (2012**) "Fiscal Deficits and Inflation in Nigeria: The Causality Approach "** International Journal of Scientific & Technology Research , Volume 1, Issue 8 .
2 - Cheah, C.and Baharom.A.H. (2011**) "Budget Deficits and Inflation in Thirteen Asian Developing countries"**International Journal of Business and social science,Vol.2.No.9.
3 Chimobi.O and Igwe.O (2010**), "Budget Deficits and Inflation in,money supply and Inflation in Nigeria "**, European Journal Of Economics Finance and Administrative Sciences ,Issue 19,P.52.
4 – Devapriya,N and Ichihashi,M. (2012, **"How Does The Budget Deficit affect Inflation in Srilanka "IDEC Discussion Paper ,Hiroshima University ,Japan**
5 – Erkan,S. and Cetinkaya (2014) **"Budget Deficits and Inflation:Evidence From Turkey "** The Macrotheme Review 3(8)

6 – Fujiki,H. (2001) **"Budget Deficits and Inflation : Atheoretical and Empirical Survey"** Monetary and Economic Studies ,February.
7 – Kia,Amir (2006**) "Deficits, Debt Financing , Monetary policy and Inflation in Developing Countries : Internal Or External Factors? "** Journal of Asian Economics,17.
8-Johnsen S. (1988**) "Statistical analysis of Cointegrating vectors**, Journal Economic Dynamic. Control 12.
9-Lozano,T.(2008) ,**"Budget Deficits , money Groth and Inflation : Evidence From Colombian Case "**Borradores De Economia.
10- Mukhtar,T.andZakaria,M. (2010) **"Budget Deficits,Money Supply and Inflation: The Case of Pakistan** "Research Paper.
11- - Phillips, P.C.B. and P. Perron (1988**), "Testing for a unit root in time series regression"**, Biometrika 75,: 335-346.
12- Rosa,A. (2011)**"Inflationand Budget Deficits : What Is The Relationship in Portugal**"Economia, Brasilia (DF),V.12,No.2,may.
13- Samimi,A.andJamshidbaygi (2011) **"Budget Deficits and Inflation : Asensitivity Analysis To Inflation and Money Supply In Iran",** Middle-East Journal of Scientific Research 8(1).
14- Solomon,M.andWet,W. 2004**), "The Effect ofaBudget Deficits on Inflation: The Case Tanzania ",** SAJEMS NS Vol.7 No.1
15- Vieira,C. (2000) **"Are Fiscal Deficits Inflationary ? Evidence For The EU"**, Economic Research Paper , No .00/7,Loughborough University.
16- Zonuzi,J and others, (2011), **"The Relationship between Budget Deficit and Inflation in Iran "** ,Iranin Economic Review,Vol.15 ,No.28.